

تقييم دور السياسة الاقتصادية في الحد

من الفقر في ليبيا

د. سامي عمر ساسي

قسم الاقتصاد - جامعة ليبيا المفتوحة

sami.s@staff.ou.edu.ly

تاريخ النشر 2023.06.20

تاريخ الاستلام 2023.06.05

المخلص:

هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية السياسات الاقتصادية في الحد من ظاهرة الفقر في ليبيا، باستخدام بيانات سنوية غطت الفترة الزمنية الممتدة من عام 1990م إلى عام 2021م، بالاعتماد على المنهج الاستنباطي لوصف العلاقة بين ظاهرة الفقر والسياسة الاقتصادية من الناحية النظرية، كما اعتمدت كذلك على منهج التحليل الكمي عبر استخدام أدوات القياس الاقتصادي، المتمثلة في اختبارات جذور الوحدة "Unit Root Tests"، وأسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة "ARDL". وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها تتمثل في: وجود علاقة طردية بين معدل الفقر وعرض النقود بمفهومه الواسع -كممثل عن السياسة النقدية في المدى الطويل والقصير من جهة، وعكسية مع معدل البطالة -كمؤشر عن السياسة التشغيلية- في المدى القريب، إلا أن هذا الأثر سيؤول إلى أثر طردي في المدى البعيد، من جهة أخرى، أما متغير الإنفاق الحكومي -كمؤشر عن السياسة المالية- فلم يكن له أي أثر في معدل الفقر على المدى البعيد، واقتصر ظهور وأثره الإيجابي والمعنوي على الأجل القصير عند التأخير الزمني الثاني فقط، وأن السياسة التشغيلية هي الأكثر تأثيراً في معدل الفقر على المدى البعيد، والسياسة النقدية على المدى القريب.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة الفقر، السياسة الاقتصادية، خط الفقر، اختبار الحدود،

الاختبارات التشخيصية.

Evaluation of the role of economic policy in reducing poverty in Libya

Dr. Sami Omar Sasi

Department of Economics, Libya Open University, Libya

Abstract:

The study aimed to assess the effectiveness of economic policies in reducing poverty in Libya. A deductive approach was deployed to describe the relationship between the phenomenon of poverty and economic policy from a theoretical point of view. Annual data was collected for the period from 1990 to 2021. Also, the study used quantitative analysis approach through economic measurement tools represented in unit root tests, and the self-regression method for distributed time gaps "ARDL". The results showed that, first, most notably the existence of a positive relationship between the poverty rate and the money supply in its broad sense – as a representative of monetary policy in the long and short term on the one hand, and an inverse relationship to the unemployment rate – as an indicator of operational policy – in the short term, but this impact will lead to a direct impact in the long term, on the other hand, and the absence of any effect of the government expenditure variable. As an indicator of fiscal policy – in the long– term poverty rate, and its positive and significant impact in the short term appears only at the second time delay. The variable that most affects the poverty rate in the long run is the variable of the unemployment rate, while in the short term, the variable of money supply is the most influential in the poverty rate.

Keywords: Poverty phenomenon, economic policy, poverty line, boundary testing, diagnostic tests.

مقدمة:

ما زالت ظاهرة ارتفاع مستويات الفقر وانتشاره على نطاق واسع تعد إحدى أبرز المشاكل الاقتصادية التي تواجه اقتصادات دول العالم كافة، والنامية منها على وجه الخصوص، التي ما زالت غير قادرة على التخلص منها عبر السياسات الاقتصادية التي تنتهجها، حيث بلغ فيها الفقر درجة من الحدة جعلت منه بلا شك من القضايا الأولى التي تشغل بال صانعي السياسات ومتخذي القرار الاقتصادي في هذه الدول، باعتبارها تؤدي إلى ارتفاع مستوياتها إلى تدهور في الاقتصاد الكلي.

وعلى غرار باقي الدول النامية، لم تسلم الدول العربية من ظاهرة الفقر، حيث عرفت فيها ظاهرة الفقر معدلات متزايدة، بفعل تدني مستوى التنمية الاقتصادية فيها، والتي تباينت وفقا

لدرجة تخلفها، وطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي المتبع فيها، وهو ما حتم على حكومات هذه هذه الدول انتهاج حزمة من السياسات الاقتصادية لمواجهة الفقر أو التخفيف منه على الأقل، من خلال تبنيها لبرامج الإصلاح الهيكلي، بقصد التأثير بشكل مباشر على مستوى الطلب الكلي، ومن ثم على النمو الاقتصادي، والتشغيل، والدخل القومي، ونمط توزيعه، ومن ثم رفع مستوى معيشة ورفاهية مواطنيها، خاصة الطبقات الضعيفة والفقيرة في ظل محدودية الموارد المتاحة.

ونظرًا لما تحدّته ظاهرة الفقر من تداعيات وأضرار سلبية بالغة الأثر اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، بفعل كثرة العوامل المسببة لها والمتفاعلة معها، فعلاوة على العوامل الاقتصادية، هناك عوامل اجتماعية وأخرى بيئية، فضلاً عن العوامل السياسية والعسكرية، ويتباين ارتباط هذه العوامل وأثرها على ظاهرة الفقر، وللتقليل أو التخفيف من حدة هذه الظاهرة وتداعياتها السلبية على المجتمع، يستلزم دراسة هذه الظاهرة، وتحليل مسبباتها -سيما- الاقتصادية منها التي تحد من تفاعلها، لذلك أضحى دراسة هذه الظاهرة تعتبر من الأولويات لدى الباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

مشكلة البحث:

على الرغم من الجهود التي بذلت من قبل الحكومة الليبية قبل عام 2011م من أجل تحسين مستوى معيشة المواطن من خلال الاستمرار في دعم السلع الضرورية وتقديم الخدمات الأساسية للمواطن بأسعار رمزية، والإصلاحات الاقتصادية التي أعلنت عنها الحكومات المتتالية بعد عام 2011م، والتي تمثلت في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، والذي تمثل في رفع الدعم بشكل تام عن السلع الأساسية، مع رفع الدعم بشكل تدريجي عن بعض المشتقات النفطية، واستبدالها بالدعم النقدي، وتخفيض قيمة العملة المحلية، غير أن كافة مخططات الحكومة باءت بالفشل في تحقيق الهدف المنشود الذي تمثل في تخفيف آفة الفقر في البلاد، حيث كان لكل تلك التدابير تداعيات وآثار سلبية محسوسة، تمثلت في زيادة أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع، وتدهور المداخيل، وانعدام فرص الاستفادة من أدنى الخدمات الاجتماعية، وتدهور مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من الأسر الليبية، وتزايد معدل الفقر بوتيرة متسارعة. ولعل سبب هذا الفشل يعزى إلى عدم التركيز وبشكل مباشر على السياسة الاقتصادية الأكثر فعالية وتأثيراً في معدلات الفقر.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن تلخيص مشكلة البحث في طرح التساؤل التالي: ما مدى فعالية السياسات الاقتصادية في الحد من ظاهرة الفقر في ليبيا؟ وأيهم أكثر تأثيراً في معدل الفقر؟ وما طبيعة واتجاه ومسار هذا الأثر؟

أهداف البحث:

- يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:
- التعرف على ماهية الفقر وأدوات السياسة الاقتصادية وعلاقتها بالفقر.
- تحديد أكثر السياسات الاقتصادية مساهمة في تفسير سلوك ظاهرة الفقر.
- قياس وفحص أثر تلك السياسات في ظاهرة الفقر.
- الاستدلال على اتجاه وطبيعة مسار آثار العلاقة التي تربط بين ظاهرة الفقر والسياسة الاقتصادية.

أهمية البحث:

- يستمد البحث أهميته من الآتي:
- أهمية موضوع ظاهرة الفقر باعتبارها من القضايا الأولى التي أضحت تشغل بال صانعي السياسات ومتخذي القرار الاقتصادي في ليبيا، بسبب توسع نطاقها في المجتمع الليبي، وتقشيتها بوتيرة متسارعة -خاصة- في العشر سنوات الأخيرة، في ظل دولة غنية بالموارد الطبيعية وعدد سكانها قليل.
- إن استكشاف وتحديد أي سياسة اقتصادية أكثر فعالية في التخفيف من ظاهرة الفقر، وتحليل مسار اتجاهها، قد يُعين صانع السياسات ومتخذ القرار الاقتصادي في ليبيا على تكوين صورة واضحة عن الظاهرة، تمكنه من انتهاج السياسة الأكثر فاعلية واتخاذ جملة من التدابير واتباع استراتيجيات مُثلى للتعامل مع هذه الظاهرة للحد من توسعها والتخفيف منها.

فرضية البحث:

يستند البحث إلى فرضية رئيسة مفادها: أن ظاهرة الفقر في ليبيا تتأثر بشكل طردي بالتغيرات التي تحدث في عرض النقود بمفهومه الواسع -كمؤشر عن السياسة النقدية، ومعدل البطالة- كمؤشر عن السياسة التشغيلية، من ناحية، وبشكل عكسي بالتغيرات التي تحدث في متغير الإنفاق العام -كمؤشر عن السياسة المالية، من ناحية أخرى. وأن السياسة التشغيلية تعد الأكثر فعالية في التأثير على ظاهرة الفقر في الأجل الطويل، والسياسة النقدية في الأجل القصير.

حدود ونطاق البحث:

يقتصر الحد المكاني على قياس فعالية السياسة الاقتصادية وأثرها في ظاهرة الفقر بليبيا، أما الحد الزمني فيغطي الفترة الزمنية الممتدة من 1990-2021.

منهجية البحث:

اعتمد البحث لوصف وتوضيح العلاقة بين ظاهرة الفقر وبعض متغيرات والسياسة الاقتصادية من الناحية النظرية، على المنهج الاستقرائي لاستقراء وتتبع ما ورد من أدبيات ودراسات تطبيقية تناولت موضوع البحث، فضلاً عن المنهج الاستنباطي الذي اصطلح على تسميته بمنهج التحليل الكمي وذلك عبر استخدام أدوات القياس الاقتصادي والإحصائي، والتي تمثلت في اختبارات جذور الوحدة، وأسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، واختبارات قياس جودة أداء النموذج المقدر.

مصادر البيانات:

اعتمد في جمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث على مصادر ومعلومات وتقارير، ونشرات إحصائية صادرة عن الجهات الرسمية في الدولة الليبية، تضمنت نشرات، وتقارير مصرف ليبيا المركزي، ووزارة التخطيط.

تقسيمات البحث:

فُسمَ البحث إلى أربعة أقسام، خصص الأول منها للإطار العام للبحث، بينما خصص الثاني لعرض مفاهيم الفقر والنظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة الفقر، وأبرز مؤشرات السياسة الاقتصادية المؤثرة فيه، أما الثالث فيتناول واقع الفقر في ليبيا، في حين خصص القسم الرابع لقياس وتحليل العلاقة التي تربط بين ظاهرة الفقر ببعض الأدوات ومؤشرات السياسة الاقتصادية، بالإضافة إلى النتائج والتوصيات.

الأدبيات والدراسات السابقة:

كثيرة هي الدراسات التي بحثت في علاقة ظاهرة الفقر بالعديد من المتغيرات والمؤشرات السياسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، وحتى البيئية منها، ومن بين تلك المتغيرات التي تناولها الباحثون الاقتصاديون والدارسون في المجال الاقتصادي بالبحث والنقاش، معدلات النمو الاقتصادي، حيث إن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي من المفترض أن تؤدي إلى زيادة الدخل، وزيادة الاستثمار، وتخفيض البطالة وتحسين ظروف الفقراء، وكذلك زيادة النفقات الموجهة للفقراء، حال اتباع سياسة رشيدة، ووسائل وأساليب تعمل على استعادة الفقراء من هذه الزيادة، وهو ما أشارت إليه عديد الدراسات منها دراسة أعدها (الخطيب، 2016) بهدف تحليل العلاقة التي تربط ظاهرة الفقر بمعدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1995-2014، حيث أسفرت نتائجها عن وجود أثر عكسي لمعدلات النمو الاقتصادي على معدلات الفقر، وأن العلاقة بينهما أحادية الجانب، إذ تتجه من النمو الاقتصادي إلى الفقر، مما

يؤكد على أن الفقر يتأثر مباشرة بالتغيرات التي تحدث في معدلات النمو الاقتصادي، وأن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة أكثر يعني رفاهية اجتماعية أكثر ومستوى معيشي أفضل. وهذا ما أكدت عليه أيضًا نتائج دراسات أخرى أعدت على الاقتصاد السوداني، إذ توصلت نتائج هذه الدراسات إلى وجود علاقة عكسية ذات أثر معنوي بين النمو الاقتصادي ومعدلات الفقر في الأجلين الطويل والقصير، أي أنه كلما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد السوداني انخفضت نسب الفقر (يوسف، 2016، محمد، 2019، فطر، وآخرون، 2021)، كما توصلت إلى ذات النتيجة، دراسة على الاقتصاد الباكستاني، حيث أفادت نتائجها بأن معدلات الفقر تتناقص مع كل زيادة تحدث في معدلات النمو الاقتصادي، غير أنه لضمان استمرار هذا التناقص في معدلات الفقر، ينبغي ألا يسمح للمستوى العام للأسعار بالارتفاع إلى ما بعد حد معين (Chani, et.al, 2011)، ولم تشذ عن النتيجة آنفة الذكر، نتائج عدّة دراسات على الاقتصاد الجزائري، حيث أسفرت عن وجود علاقة سالبة الأثر بين مؤشر الفقر ومعدل النمو الاقتصادي، وأنه للإقلال من مؤشر الفقر البشري ينبغي استمرار الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي شريطة المحافظة على المستوى العام للأسعار بحيث لا يتجاوز رقمًا واحدًا (هيشام وحمزة، 2016، فنيك، وآخرون، 2021، سالم، وقياش، 2021)، وأيدت هذه النتيجة، نتائج دراسة أجريت على عينة من الدول النامية شملت 55 دولة خلال الفترة 1970-2013 حيث برهنت على وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين معدل الفقر والنمو الاقتصادي، مما يدل على أن النمو الاقتصادي في الدول النامية يعمل على تقليص معدلات الفقر فيها (هشام، ومصطفى، 2016)، كما أشارت أيضًا نتائج دراسة على الاقتصاد اللبناني إلى ميل معدلات الفقر إلى الانخفاض في المناطق التي تنعم بنمو مرتفع من تلك المناطق التي يكاد يعدم فيها النمو (فضل الله، 2015).

من جانب آخر توصلت بعض الدراسات إلى نتائج مغايرة لنتائج الدراسات سابقة الذكر، إذ إذ أثبتت دراسة على الاقتصاد النيجيري، وأخرى على الاقتصاد المصري، وثالثة على الاقتصاد الاقتصادي الجزائري، ورابعة على اقتصاد الهند، أنه رغم الزيادة المحققة في الناتج المحلي الإجمالي على مر السنوات، إلا أن أعداد الفقراء أخذت في الازدياد، وتعزو جل تلك الدراسات ذلك إلى الآثار السلبية لقرارات وسياسات الإصلاح الاقتصادي وخاصة سياسات سعر الصرف الصرف ورفع الدعم عن السلع الأساسية، مما أدى إلى ارتفاع كلفة المعيشة وانخفاض الأجر الحقيقي، بالإضافة إلى غياب سياسات مستقرة وسليمة تضمن التوزيع العادل للدخل بحيث يستفيد الفقراء من هذه الزيادة المحققة في معدلات النمو، أي أن النمو الاقتصادي المحقق لا يشمل تنمية المناطق الفقيرة، مما يعني تحقيق معدلات نمو من دون تحقيق تنمية اقتصادية

ملحوظة (Adelowokan,et .al.2019)، فواز، 2021، نورالدين، 2020، عبداللطيف، 2020، خالد، 2015، Alam,et.al,2021).

وعلى صعيد آخر فندت نتائج طيف من الدراسات، وجود قدرة لمعدلات النمو الاقتصادي كمتغير تفسيري على شرح التغيرات التي تحدث في معدلات الفقر، وتبرر تلك الدراسات، ذلك بأن النمو الاقتصادي يؤثر على الفقر بطريقة غير مباشرة أي عبر قنوات أخرى مثل التضخم والبطالة، وسعر الصرف، من بين هذه الدراسة دراسة على دول رابطة جنوب شرق آسيا، ودراسة على مقاطعة شرق لوو بأندونيسيا، ودراسة على باكستان، ودراسة على الجزائر، ودراسة أجريت على 21 دولة عربية، ودراسة ضمت عددًا من البلدان النامية (Hamid & Fadillah,2022، Dahliah&Nur,2021، Pervez & Rizvi,2014، ناريمان، 2020، هيشام، 2018، العراقي، 2018).

وحول العلاقة بين معدلات الفقر والإنفاق العام، أسفرت نتائج دراستي إحداهما كانت على الاقتصاد السوداني، وأخرى أجريت على عشر دول أعضاء لدى الاتحاد الأوروبي من أوروبا الوسطى والشرقية، عن ارتباط معدلات الفقر ارتباطاً عكسياً مع الإنفاق الحكومي، أي أن معدلات الفقر ستخف مع كل زيادة تحدث في الإنفاق الحكومي، باعتبار هذا الأخير يشكل جزء هام من الطلب الكلي الفعال، الذي يؤثر بدوره على مستوى التشغيل الكلي الذي يرتبط بشكل مباشر بمعدلات الفقر، (Tudorache, 2019، محمد، 2019)، وتوصلت إلى نتائج مشابهة لنتائج الدراستين آنفة الذكر، دراسة أجريت على الاقتصاد الباكستاني، باستخدام سلسلة زمنية غطت الفترة الممتدة 1967-2010، حيث بينت نتائجها، وجود علاقة عكسية الأثر تربط بين مستويات الفقر وبين معدل الإنفاق الحكومي التنموي، وأن زيادة الإنفاق الحكومي في الجانب التنموي ممثل في تطوير المرافق الاجتماعية والمرافق العامة والبنية التحتية وتوليد رأس المال العامل والصحة والتعليم ترتب عنه تراجع في مستويات الفقر على المدى الطويل، إلا أن هذا التوسع أدى إلى عجز مالي ترتب عنه تشويه الاقتصاد، لذلك على الحكومة أن تتخذ تدابير للتقليل من الاختلالات المالية وذلك عن طريق زيادة الإنتاجية والنمو بدلاً من تخفيض الإنفاق على التنمية والإعانات والنفقات الاجتماعية الأمر الذي قد يؤثر على رفاهية المجتمع (Mehmood & Sadq,2010).

وهذا ما أفصحت عنه نتائج دراسة أعدت على الاقتصاد النيجيري غطت الفترة 1980-2013، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة عكسية التأثير بين الإنفاق الحكومي على جانب التنمية المتمثل في تطوير المرافق الاجتماعية العامة، ومرافق البنية التحتية، والصحة والتعليم، وبين مستويات الفقر. وإن هذه الزيادة في الإنفاق العام عادة ما يتولد عنها

عجز مالي يشوه الاقتصاد، لذلك يستلزم على الحكومة توسيع وتعزيز قاعدة الإيرادات لتجنب تكلفة التمويل المشوه للنفقات الحكومية عن طريق التوجه للاستثمارات العامة التي يجب أن تكون مكملة للاستثمار الخاص وليس منافسة أو مزاحمة لها (Patricia, et.al.,2019). وهي تقريباً النتيجة نفسها التي خلصت إليها دراسة على الاقتصاد الأندونيسي، حيث بينت نتائجها أن زيادة الإنفاق على خدمات الرعاية الصحية وتحسين جودة التعليم وتطوير البنية التحتية تساهم في تعزيز النمو وتخفف من حدة الفقر في البلاد (Asrol & Ahmad,2018). كما دلت على نتائج مماثلة لنتائج الدراسة سالفة الذكر، دراسة أجريت على الاقتصاد المصري، حيث أوضحت بأن سياسة التوسع في الإنفاق العام سواء على التعليم أو الرعاية الصحية أو مرافق البنية التحتية تزيد من معدلات النمو الاقتصادي وتحسن في نفس الوقت من عدالة توزيع توزيع الدخل وتقلل من مستويات الفقر (علي، 2015). وفي الاتجاه ذاته أفصحت نتائج دراسة دراسة أعدها (حسين وعلي، 2021)، على الاقتصاد السوداني عن وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي ومعدل الفقر، غير أن أثر هذه العلاقة ظل محدود جداً على المديين الطويل والقصير.

وعلى صعيد آخر أظهرت نتائج طائفة أخرى من الدراسات أن مستويات الفقر تتأثر بشكل طردي بالتغيرات التي تحصل في معدل الإنفاق العام، معاكساً بذلك الفئات الفقير، ومحابياً للفئات الغنية من المجتمع، حيث أوضحت نتائج دراسة على الاقتصاد الغاني خلال الفترة 1960-2013، أن مستويات الفقر ترتبط بشكل إيجابي مع الإنفاق الحكومي، مما يعني أن الفقر لا يتناقض مع زيادة الإنفاق الحكومي (Bright,2016). وهو ما أشارت إليه أيضاً نتائج دراسة على الاقتصاد الكيني، حيث أفادت نتائجها بوجود علاقة طردية تربط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص كممثل عن معدل الفقر بالإنفاق على البنية التحتية وأن الزيادة بنسبة 1% في الإنفاق الحكومي على البنية التحتية سترتب عنه انخفاض بنسبة 0.42% في نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص، مما يعني زيادة معدل الفقر، ويعود السبب في ذلك إلى خلق العديد من الوظائف المؤقتة (العرضية) أثناء البناء والإنشاء في مشاريع البنية التحتية على المدى القصير، مما قد يسبب في خلق عب خدمة الديون الخاصة وانخفاض نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص، حيث تمول مشروعات البنية التحتية من الدين العام علاوة على أن المناطق الريفية لا تحصل إلا على القليل من مشاريع البنية التحتية (Omari & Muturi,2016).

وعلى النقيض من ذلك أقرت نتائج طيف من الدراسات بغياب أي نوع التأثير لمعدل الإنفاق العام في مستويات الفقر، سواء في المدى القصير أو الطويل، دراسة أعدها "عياد" حيث

حيث نفت نتائج هذه الدراسة وجود أي نوع من الأثر للإنفاق الحكومي على مستويات الفقر في الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2015، مما يدل على أن الفقراء في الجزائر لم يستفيدوا من الإنفاق العام خلال فترة المدروسة (عياد، 2017)، وعززت هذه النتيجة، نتائج دراسة أعدت على الاقتصاد النيجيري، حيث أظهرت نتائجها بأن الإنفاق الحكومي على قطاع الزراعة والبناء والتشييد والتعليم والصحة لا يمارس أي نوع من التأثير للحد من مستويات الفقر في البلد (Omodero, 2019). وهو ما برهنت عليه نتائج دراسة أخرى أجريت أيضاً على الاقتصاد النيجيري شملت المدة 1980-2011، حيث أشارت إلى عدم وجود أي تأثير للإنفاق الحكومي على معدل الفقر (Nwosa, 2014).

أما فيما يخص العلاقة التي تربط معدلات الفقر بمعدل التضخم، فقد اتفقت نتائج عدة دراسات أجريت في دول مختلفة، واختبرت العلاقة بين التضخم ومعدلات الفقر، على أن تراجع معدلات التضخم سيقلل من مستوى الفقر، إذ إن ارتفاع مستويات التضخم الذي يزيد من مستوى التقلبات في الاقتصاد الكلي - مما يؤثر بالسلب على دخل الفقراء، خاصة في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وثبات الدخل، مما يجعل من أصحاب الدخل المنخفضة والثابتة عاجزين عن تأمين وتوفير احتياجاتهم من السلع والخدمات الضرورية، (نور الدين، 2020، عبداللطيف، 2020، خالد، 2015، ناريمان، 2020، هيشام وحمزة، 2016، فطر وآخرون، 2021، يوسف، 2016، Siyan, et. al, 2017، Chani, et Chijioke, et. al, 2020، Hamid & Fadillah, 2022، Pervez and Rizvi, 2014). ودعمت بشكل جزئي نتائج الدراسات سالفه الذكر، نتائج دراسة على الاقتصاد الجزائري، حيث كشفت عن وجود أثر ضئيل جداً وهامشي يمارسه معدل التضخم على معدلات الفقر في الجزائر، وأن إشكالية الفقر في الجزائر لا تعود بشكل مباشر لارتفاع معدلات التضخم وإنما تعود لمشكلة الأجور المتدنية التي يتقاضاها العاملون خاصة في القطاع الحكومي (بلقاسم، 2020).

وفي المقابل نجد بعض الدراسات نفت نتائجها وجود أي أثر أو علاقة تربط بين معدل التضخم ومعدلات الفقر، من بين هذه الدراسات دراسة أعدتها (Talukdar & M.s, 2012) واستهدفت قياس أثر التضخم على الفقر في البلدان النامية -حالة البلدان ذات الدخل المنخفض- خلال الفترة 1981-2008، حيث كشفت نتائج هذه الدراسة عن فشل الاختبارات الإحصائية والقياسية، فضلاً عن الاقتصادية في إثبات أي أثر يمكن أن يمارسه معدل التضخم على مستوى الفقر في هذه البلدان خلال الفترة قيد البحث.

وبالنسبة لعلاقة معدل البطالة بمعدل الفقر، فكثيراً ما يعزى الارتفاع في معدلات الفقر إلى الارتفاع في معدلات البطالة، إذ تعد البطالة من أهم خصائص الفقراء، فكل من لم يجد عمل أو يفقد عمله فمصيره إلى الفقر، حيث تلعب البطالة بأنواعها دوراً أساسياً -غالباً- في انعدام مصدر الدخل أو قلته، مما يفضي إلى زيادة معدلات الفقر، لذلك تعد البطالة سبباً للفقر، كما أن الفقر قد يكون سبباً للبطالة من خلال ما يمارسه الفقر من آثار على قدرة الفرد في الحصول الحصول على عمل، والذي إن وجد سيكون بأجور زهيدة، بسبب تردي المستوى الصحي والمعيشي وتفشي الأمية، مما يعني أن كلا منهما يسبب الآخر، وأن العلاقة بين مستوى التوظيف ومعدل الفقر، علاقة موجبة ومهمة على المديين البعيد والقريب، وهذا ما رشح عن ثلثة من الدراسات سعت إلى فحص وقياس تأثير معدلات البطالة على مستوى الفقر، وإبراز طبيعة ونوع واتجاه مسار هذا الأثر، من هذه الدراسات، دراسة على الجزائر، ودراسة على السوداني، ودراسة على مصر، ودراسة على ولاية بونتلان الصومالية، ودراسة على إندونيسيا، إندونيسيا، ودراسة على نيجيريا (خالد، 2018، بلقاسم، 2020، حسين، وهبة، 2020، نور الدين، 2020، Gelle, 2016, Muthalib, et.al., Chisom & Oluchukwum, 2017). 2018. بينما خلصت نتائج دراسة أعدها "عبد اللطيف" عن الاقتصاد المصري، إلى ضعف ومحدودية العلاقة الارتباطية بين معدلات البطالة والفقر، حيث لوحظ أنه في الوقت التي كان اتجاه معدلات البطالة للانخفاض استمرت معدلات الفقر في الارتفاع (عبد اللطيف، 2020).

وفي ذات السياق، كشفت نتائج التحليل الإحصائي لعدد من الدراسات، عن غياب العلاقة بين معدلات البطالة ومستوى الفقر على المدى البعيد، وأي علاقة سببية تربط بينهما على المدى القريب، ومن بين هذه الدراسات: دراسة على نيجيريا، ودراستين على إندونيسيا أحدها أجريت على إقليم شرق Luwu والأخرى أعدت على إقليم يوجياكارتا الخاصة (Dahliah & Nur, 2021, Babasanya & Adesoye, 2019 Oktaviani & Ayun, 2021).

يلاحظ من نتائج الدراسات السابقة التي تم عرضها آنفاً، أن جميعها لم تتفق على إجابة أو على مؤشرات ومتغيرات محدّدة بعينها كعوامل رئيسة ومسببة من دون غيرها يمكن الاعتماد عليها لتفسير ظاهرة الفقر، حيث أثبتت بعض هذه الدراسات معنوية أثر بعض هذه المتغيرات إحصائياً على ظاهرة الفقر، وعدم معنويتها من الناحية الإحصائية في بعضها الآخر، وإن تأثير هذه المتغيرات والعوامل المسببة يختلف من اقتصاد إلى آخر في الدول محل الدراسة، وقد يرجع السبب في ذلك لاختلاف طبيعة الاقتصاد وخصوصية العوامل التي تتحكم في أدائه، وأدائه، وتباين المناخ السياسي من دولة إلى أخرى، مما يجعل من موضوع تحديد العوامل

والمؤشرات المسببة لظاهرة الفقر وتفاقمها، ما زالت بحاجة إلى مزيد من التقصي والبحث والنقاش.

1- مدخل مفاهيمي للفقر وعلاقته بالسياسات الاقتصادية:

يتناول هذا القسم التعريف بالفقر وأنواعه، وأساليب قياسه، بالإضافة إلى استعراض علاقة الفقر ببعض قنوات السياسة الاقتصادية، ذلك وفقاً لما يلي:

1.1- التعريف بالفقر وأساليب قياسه ومؤشراته:

1.1.1- مفهوم الفقر:

ليس من اليسير وضع تعريف محدد للفقر، نظراً لاختلافه من مجتمع لآخر، ولكثرة العوامل والمتغيرات التي تؤثر وتتأثر به، لذلك نجد الكثير من التعاريف لمفهوم الفقر التي تباينت من باحث إلى آخر بتباين المنظور الذي ينظر به للفقر، حيث عرفه البعض على أنه "حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كمّاً ونوعاً، وتدني الموقف الصحي والمستوى التعليمي، والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات.... الخ" (باقر، 1996، ص: 1)، وعزّف أيضاً على أنه العجز عن إشباع الحاجات الأساسية من مأكّل أو ملبس أو مسكن نتيجة عدم توفر الملكية التي يمكن الاستعانة بها في عملية الإنتاج للحصول على دخل بشكل كاف لتلبية احتياجاته (عبدالعظيم، 1995، ص: 14-15)، كما عرف الفقر من بعض المؤسسات الدولية - كالبنك الدولي - على أنه "عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة" (بن ناصر، 2003، ص: 202)، أيضاً عرفته الأمم المتحدة على أنه "عجز الفرد أو الأسرة عجزاً تاماً عن توفير الحد الأدنى من الموارد أو القدرة على تحقيق أقل قدرًا من الإشباع للحاجات الأساسية التي تمكنهم من البقاء على قيد الحياة ومزاولة أعمالهم" (جليط، 2020، ص: 102).

2.1.1- أنواع الفقر:

هناك أنواع مختلفة من الفقر، إلا أنه يمكن تشخيص أنواع الفقر تبعاً لطريقة القياس، وأهمها الفقر النسبي، والفقر المطلق، الفقر المدقع، والفقر النقدي، والفقر متعدد الأبعاد.

3.1.1- أساليب قياس الفقر:

ظهرت أساليب عديدة لقياس الفقر أبرزها: (باقر، 1996، ص: 3-15).

- خط الفقر: وهو الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الأساسية، ويعد الفرد فقيرًا إذا كان استهلاكه يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية للفرد.
- خط الفقر المطلق: وهو المرحلة التي لا يتمكن فيها الفرد من نيل الدخل الكافي الذي يمكنه من الحصول على الحد الأدنى اللازم للحصول على حاجياته الأساسية الغذائية وغير الغذائية.
- خط الفقر النسبي: يعتبر الفرد فقيرًا نسبيًا إذا انخفض معدل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل، ويعبر عن الموقع النسبي للفرد أو الأسرة مقارنة بمتوسط الدخل في المجتمع، ومن يقل دخله عن هذا المتوسط يعتبر فقير فقر نسبي.
- خط الفقر المدقع: هي الحالة التي يكون فيها الإنسان عاجزًا عن نيل الحد الأدنى من حاجياته الأساسية واللازمة من الغذاء لبقائه على قيد الحياة وبإمكانه مزاولته نشاطاته الاعتيادية.

4.1.1- مؤشرات الفقر:

يعد خط الفقر مؤشرًا يتم به التمييز بين الفقراء وغير الفقراء، واعتمادًا على خط الفقر يمكن استخلاص العديد من المؤشرات المتعلقة بالفقر. وأبرز تلك المؤشرات هي: (أمانة، وصابرينه، 2019، ص: 128-129).

- نسبة الفقر: ويستخدم هذا المؤشر في قياس مدى انتشار الفقر في المجتمع، ويتم حسابه من خلال قسمة عدد الأسر أو الأفراد الفقراء على عدد السكان.
- فجوة الفقر: وتعبّر عن مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد، ويتم قياسها بمقدار التعويض المالي اللازم للوصول إلى حد الفقر.
- شدة الفقر: يقيس هذا المؤشر عدم المساواة في توزيع الدخل بين الفقراء، ويمكن حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية لجميع الفقراء.

2.1- الفقر وأدوات السياسة الاقتصادية:

تستعرض هذه الجزئية من البحث أبرز أدوات وقنوات السياسة الاقتصادية التي ترتبط بالفقر وتؤثر في حياة الفقراء اليومية، ومن هذه القنوات ما يلي:

- 1.2.2- علاقة الفقر بعرض النقود بمفهومه الواسع: يتمثل عرض النقود بمعناه الواسع في مجموع وسائل الدفع المتداولة (العملة بالتداول والودائع الجارية) مضافًا إليها أشباه النقود (الودائع لأجل وودائع التوفير) في البلد ويؤثر عرض النقود في معدل الفقر عبر قناة التضخم

الذي يعرف بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة. حيث تعدّ الزيادة في كمية النقد المتداول أحد أسباب ارتفاع معدل التضخم الذي يعتبر أحد المتغيرات المتغيرات الرئيسية والمهمة في تفسير ظاهرة الفقر في معظم اقتصادات الدول التي عرفت ارتفاعاً كبيراً في معدلات التضخم، حيث تؤكد معظم الأدبيات الاقتصادية على أن تأثير التضخم في الفقر يتم عبر تأثيره في الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل المحدودة، ومستويات التفاوت في توزيع الدخل.

2.2.2- علاقة الفقر بمعدل البطالة: تعرف البطالة على أنها اختلال في توازن سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من القوى العاملة في المجتمع من الحصول على عمل منتج رغم رغبتهم وقدرتهم على العمل، ويرتبط الفقر بعلاقة وطيدة بالبطالة، إذ يؤكد معظم الاقتصاديين على أن البطالة على اختلاف أنواعها تؤدي إلى انخفاض الدخل أو انعدامه مما يترتب عنه زيادة في الفقر.

3.2.2- علاقة الفقر بالإنفاق العام: يعرف الإنفاق العام بأنه مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة، وينقسم الإنفاق العام إلى نوعين: إنفاق استثماري ويعد ضرورة مهمة لتحفيز النمو والتنمية الاقتصادية، وإنفاق استهلاكي، ويتمثل في إنفاق الدولة على الخدمات الأساسية من تعليم ورعاية صحية، وتأمين اجتماعي، وإعانات تمنحها الدولة لحماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية. (الشامي، 2014)، ويتناسب الفقر عكسياً مع الإنفاق العام باعتبار أن الزيادة في الإنفاق وخاصة الإنفاق التنموي يترتب عنها ارتفاع في مستوى المعيشة.

1.2.1- النظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة الفقر:

حاولت عدة نظريات اقتصادية تفسير ظاهرة الفقر، من خلال حصر المسببات الاقتصادية لهذه الظاهرة، ومن أبرز هذه النظريات ما يلي: (مهران، وآخرون، ص: 7-11).

- **الفقر في الفكر الطبيعي:** وفقاً لهذا الفكر فإن الفقر يجسد شيئاً غير طبيعي، حيث يشمل هذا النظام إعلاناً مبدئياً لمنهج اقتصادي خال من الفقر، وبالتالي يمكن القول بأن هذا الفكر عجز عن تقديم تفسير واضح لظاهرة الفقر في ظل نموذج اقتصاد الشوق.
- **الفقر في النظرية الكلاسيكية:** لم يتناول هذا الفكر ظاهرة الفقر بصورة مباشرة، وإنما تناولها بصورة غير مباشرة من خلال مناقشة مسألة العمل والأجر وتوزيع عوائد الإنتاج الإنتاج وتوفير العدالة الاجتماعية، فوفقاً لهذا الفكر أنه لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية مع توزيع عادل فإنه يجب توفير نظام اقتصادي يعمل من خلال آلية السوق، إذ إن توزيع توزيع عوائد الإنتاج وعناصره في ظل نموذج اقتصاد السوق ستكون في كافة حالاتها

متوازنة وعادلة، وأنه لا وجود لعناصر غير مستغلة، وإن وجدت فهي مؤقتة، حيث يشير يشير هذا الفكر إلى إمكانية تحقيق التوازن الداخلي من خلال اليد الخفية، لذلك يرفض أصحاب ها الفكر تدخل الدولة لمواجهة الفقر عن طريق التأثير في بعض مسببات الفقر، لأن ذلك من شأنه أن يؤثر على آليات نظام اقتصاد السوق، وأن ظاهرة الفقر هي ظاهرة خارجة عن النظام الاقتصادي، ووليدة ظروف شخصية لا تمس إلا فئات من المجتمع، وهي التي لا تملك الحد المقبول من المهارات وقليالي الإدراك لمصالحهم الشخصية من أجل الاستفادة من ريع النظام الإنتاجي.

- **الفقر في النظرية الماركسية:** وفقاً لهذه النظرية فإن عملية توليد الثروة يرافقها دائماً عملية توليد للمزيد من الفقر والإقصاء في المجتمع، وذلك من خلال الاستغلال والقهر والبطالة، وقد قدم الاشتراكيون رؤية لاقتصاد خال من الفقر، وذلك عبر تأكيدهم على نموذجهم الخاص في عمليتي الإنتاج والتوزيع القائمة على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

- **الفقر في النظرية الكنزوية:** اعتمد أصحاب الفكر الكنزي في محاربة الفقر على مقارنة غير مباشرة، بحيث منح دوراً أكبر للأثار غير المباشرة التي يحققها مستوى التوظيف الكامل في تخفيض نسب الفقر، وهو بذلك لم يركز على الأسباب المباشرة التي يمكن من خلالها تغيير ظاهرة الفقر عن طريق تمويل فجوة الفقر عبر برامج إعادة التوزيع.

- **الفقر في النظرية الكلاسيكية الحديثة:** ترتبط ظاهرة الفقر طبقاً لهذه النظرية بالطبيعة البشرية ولا علاقة للنظام الاقتصادي فيها، أي أنها مرتبطة بسلوكيات الأفراد فهي التي تجعل منهم فقراء، وبالتالي إذا استثنينا أصحاب العجز العقلي والبدني، فإن ظاهرة الفقر تكون ظاهرة خاصة بفئة غير المؤهلين للاندماج في الحياة الاجتماعية.

- **الفقر في نظرية مالتوس:** ركزت هذه النظرية في تفسيرها لظاهرة الفقر على النمو السكاني السريع، باعتباره يتزايد بمتوالية هندسية، أما الإنتاج الغذائي يخضع في الزيادة لمتوالية عددية، ومن ثم فإن ظاهرة الفقر هي ظاهرة حتمية لا علاقة لها بطريقة الحكم ولا صلة لها بطريقة توزيع الملكية، فليس في وسع الأغنياء تأمين العمل والغذاء للفقراء.

2- واقع الفقر في ليبيا:

عكفت ليبيا كغيرها من الدول العربية منذ استقلالها على محاربة الفقر وتحسين مستوى معيشة المواطن، من خلال العمل على الاستمرار في دعم الخدمات الاجتماعية وأسعار معظم السلع الأساسية، غير أن الأزمات التي تعرضت لها أسعار النفط في منتصف الثمانينيات من

القرن الماضي، ومشاكل السياسة الخارجية وما تبعها من تجميد أرصدة ليبيا في الخارج، أفشلت أفشلت مخططات الحكومة في مواجهة آفة الفقر، فضلاً عن توجه الحكومة الليبية في العقد الأخير من القرن الماضي إلى اقتصاد السوق، التي أظهرت المساوئ والعيوب التي يعاني منها منها الاقتصاد الليبي، ومع عودة ارتفاع أسعار النفط، وتحسن ظروف السياسة الخارجية وما صاحبها من رفع للتجمد عن الأصول والأرصدة الليبية في الخارج مع بداية الألفية الثالثة، وما وما تحقق جزاء ذلك من وفرة مالية، شرعت الحكومة الليبية في اتخاذ جملة من التدابير الهادفة، الهادفة، عبر اتباع سياسة اقتصادية توسعية إلى تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمات الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تعرضت لها البلاد، علاوة على ضبط بعض الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية خاصة معدلات الفقر.

حيث أشارت البيانات الواردة في دراسة أعدتها أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية (سابقاً) حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا، أن عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، قد زاد من نحو 600,500 مواطن في عامي 1992-1993 إلى 739,000 مواطناً عام 2001م، وقد حددت وزارة التخطيط في عام 2007 خط الفقر المدقع بنحو 336 ديناراً شهرياً للفرد، وأضافت الدراسة بأن خط الفقر للفرد الواحد كان 576.5 دل للفرد شهرياً في سنة 1995م، ليرتفع إلى نحو 852.4 دل للفرد شهرياً في سنة 2000م، ومن ثم ينخفض إلى 759 دل للفرد شهرياً في سنة 2001م، وبلغ سنة 2010م نحو 550 ديناراً للفرد الواحد دل للفرد شهرياً، وذلك عندما كان الدولار الواحد يعادل ما قيمته 1.40 دل، وإن متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي بلغ نحو 12 ألف دولار عام 2010م، فيما بلغ الحد الأدنى للأجور 450 ديناراً.

ثلث تلك الفترة أوضاع اقتصادية متردية وظروف سياسة واجتماعية صعبة، انتهجت خلالها خلالها الحكومات المتعاقبة برنامجاً للإصلاح الاقتصادي ضم عدد من الإجراءات، بقصد التصدي لزحف الفقر والعوز وتلاشي الطبقة الوسطى والتخفيف من معاناة المواطن في المجتمع المجتمع الليبي، غير أن نتائجه جاءت مخيبة للآمال، ومغايرة للتوقعات، حيث تدنت المداخل الحقيقية، وتراجعت فرص التشغيل عما كانت عليه، وارتفعت أسعار المواد الاستهلاكية - خاصة- الأساسية منها، وغابت أدنى الخدمات الاجتماعية، مما ترتب عنه توسع نطاق الفقر وازداد بوتيرة متسارعة، نتيجة تردي الوضع الأمني والانقسام السياسي وما نجم عنهما من صراع صراع واقتتال أهلي تسبب في تهجير ونزوح كثير من الأسر الليبي، إذ تراجع متوسط نصيب نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي خلال الأعوام التي تلت عام 2011 إلى 6,500 دولار سنوياً، ليقفز عدد الليبيين الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع من معدل 29% عام 2009،

إلى معدل 45% في السنوات الأخيرة في بلد يمتلك ثروات طبيعية هائلة ولا يتجاوز عدد سكانه 6.5 ملايين نسمة وذلك وفقاً لما أفاد به مدير مركز الدراسات الاجتماعية بوزارة الشؤون الشؤون الاجتماعية بحكومة الوفاق الوطني (يخلف، ساسي، 2020، ص ص: 49-50).

كما تؤكد بعض تقارير الأمم المتحدة أن أكثر من 40% من الليبيين البالغ عددهم 6.8 ملايين نسمة تقريباً يقعون تحت خط الفقر، دون إي استفادة من عائدات النفط الليبي، التي تعتبر الأعلى في أفريقيا، حيث تحتل المركز الخامس أفريقياً، والتاسع على مستوى العالم. وهو ما أشارت إليه أيضاً تقارير صادرة عن البنك الأفريقي، حيث أفادت هذه التقارير، أن تقديرات الفقر في ليبيا مرتفعة، وأن حوالي ثلث الليبيين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، ويعزو ذلك بأن أحد أسباب هذا الفقر هو اعتماد الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة التي تأثرت سلباً بعدم استقرار عائدات النفط، والتضخم بسبب الوضع الأمني المتردي، بالإضافة إلى أن معظم الليبيين يعملون في القطاع العام، وبأجور متدنية، وفي ظل التضخم الزاهن تأثرت معظم الأسر الليبية تأثراً سلبياً، ناهيك عن تدني خدمات الاجتماعية التي يقدمها القطاع العام -خاصة- العلاجية والتعليمية منها (الحاسي، 2020، ص ص: 17)، فضلاً عن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، مما حتم استيراد نسبة كبيرة من المواد الغذائية تقدر بحوالي 80% من السلع بسعر الصرف في السوق الموازي، والذي بلغ في بعض السنوات العشر الأخيرة حوالي 9 دنانير ليبية للدولار الأمريكي الواحد، مما عسّر على الليبيين ابتياع تلك السلع في كثير من الحالات، مما فاقم من تردي الوضع المتردي أصلاً.

3- الجانب التطبيقي:

1.3- وصف نموذج الدراسة:

على غرار العديد من الدراسات التطبيقية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، اعتمدت الدراسة على مؤشر الثروة "الإنفاق الاستهلاكي الخاص" كمؤشر لمعدل الفقر في ليبيا ((Con)) كمتغير تابع، باعتباره أحد المؤشرات البديلة لقياس معدل الفقر، وذلك لعدم توفر الإحصائيات والبيانات الخاصة بمعدل الفقر في ليبيا، أما المتغيرات التفسيرية فتشمل: متغير الإنفاق الحكومي ((GRG)) -كمؤشر- عن السياسة المالية، وعرض النقود ((M2)) بمعناه الواسع - كمؤشر- عن السياسة النقدية، ومعدل البطالة ((UN)) -كمؤشر- عن سياسة التشغيل، وبالتالي يمكن صياغة نموذج دالة الدراسة على النحو التالي: (جليط، 2020، خالد، 2015، محمد، 2019، هبة، وعلي، 2021، فطر وآخرون، 2021).

$$CON = f (GRG, M2, UN) \dots \dots \dots (1)$$

$$\begin{aligned} \text{Log}(CON) = & \alpha_0 + \alpha_1 \sum \text{Log}(GRG) + \alpha_2 \sum \text{Log}(M2) \\ & + \alpha_3 \sum \text{Log}(UN) + \mu_t \dots \dots (2) \end{aligned}$$

2.3- دراسة استقرار السلاسل الزمنية "Unit Root Tests":

للتحقق من خواص السلاسل الزمنية لكل متغير من متغيرات نموذج الدراسة، وتحديد درجة ورتبة تكاملها خلال المدة الزمنية للمشاهدات، تم إجراء اختبارين من اختبارات جذر الوحدة، وهما: اختبار ديكي فولر المعزز (ADF)، وفيليبس وبيرون (P.P)، والتي بينت نتائجها الظاهرة في الجدول (1) (انظر الملاحق) أن كافة السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة غير مستقرة عند قيمها الأصلية، لكنها استقرت بعد أخذ الفروق الأولى لها.

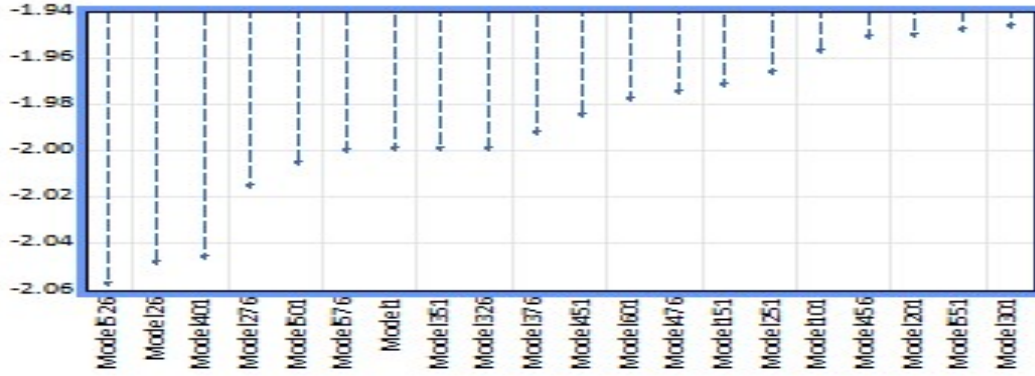
3.3- تقدير نموذج "ARDL":

استنادًا إلى نتائج اختبارات جذور الوحدة الموضحة بالجدول (1) (انظر الملاحق) التي أظهرت سكون المتغيرات قيد الدراسة عند فروقها الأولى، وهو ما يتفق مع شروط استخدام اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المسمى بأسلوب "ARDL" خاصة مع صغر حجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة وذلك وفقًا للخطوات التالية:

4.3- تحديد درجة التباطؤ المثلى:

يعد تحديد فترة التباطؤ المثلى لمتغيرات نموذج الدراسة الأساس الذي يبنى عليه نموذج "ARDL"، لذلك قبل البدء في تقدير نموذج الدراسة، يستلزم تحديد طول فترة الإبطاء الموزعة للسلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة، ولتحديد طول فترة التباطؤ الزمني المثلى لسلاسل المتغيرات موضوع الدراسة تم تقدير النموذج قيد الدراسة باستخدام اختبار تصحيح الخطأ غير المقيد ((ARDL-UECM))، واعتمادًا على إحصائية معيار (AIC)، التي أظهرت نتائجه أن فترة التباطؤ المثلى التي يجب أن يتضمنها نموذج الدراسة هي: (1,3,4,4)، أي فترة إبطاء واحدة لمعدل الفقر، وثلاث فترات إبطاء للإنفاق الحكومي، وأربع فترات إبطاء لكل من معدل البطالة وعرض النقود بمفهومه الواسع، وهو كما ظاهر بالشكل (1).

الشكل (1): يوضح اختبارات فترات التباطؤ المثلى لنموذج (ARDL) وفقاً لمعيار (AIC)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 12.

5.3 - اختبار التكامل المشترك وفق اختبار الحدود " Bounds Testing Approach"

قصد التحقق من وجود علاقة تكاملية في الأجل الطويل بين معدل الفقر والمتغيرات التفسيرية، تم إجراء اختبار الحدود لتقدير إحصائية فيشر "F- Statistic" والتي بينت نتائجها الظاهرة في الجدول (1) أن إحصائية "F- Statistic" تساوي 5.49، وبمقارنتها بالقيم الحرجة عند مستوى معنوي 5% تبين أنها أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى والحد الأدنى المقابل لها والتي كانت تساوي 3.67 و 2.79 على التوالي، مما يعني إمكانية رفض الفرض (H₀) وقبول الفرض (H₁) الذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك، وأن هناك علاقة توازنية في الأجل الطويل تتجه من المتغيرات التفسيرية (الإنفاق الحكومي، وعرض النقود بمفهومه الواسع، ومعدل البطالة) نحو المتغير التابع (معدل الفقر).

الجدول (1): يوضح ملخصاً لنتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة

Null Hypothesis: No Levels relationship F- Bounds Test				
Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.487495	%10	3.2	2.37
K	3	%5	3.67	2.79
		%2.5	4.08	3.15
		%1	4.66	3.65

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 12.

6.3- تقدير علاقات الأجل الطويل:

بناءً على النتائج الظاهرة في الجدول (1) والتي بينت وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج، ووفقاً للمعادلة رقم (2) وبالاستناد إلى فترات التباطؤ المحددة وفق إحصائية معيار (AIC)، تم إجراء اختبار "ARDL" في الأجل الطويل المبينة نتائجه في الجدول (2).

الجدول (2): يوضح ملخصاً لنتائج تقدير معاملات النموذج في الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
Log (Grg)	-0.028625	0.088613	-0.323029	0.7497
Log (M2)	0.450152	0.069379	6.488258	0.0000
Log (Un)	0.665842	0.086582	7.690285	0.0000
C	3.662398	0.408093	8.974416	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 12.

من خلال الجدول (2) يمكن صياغة معادلة الأجل الطويل على النحو التالي:

$$\text{Log}(Con) = -0.0286\text{Log}(Grg) + 0.4502\text{Log}(M2) + 0.6658\text{Log}(un) + 3.6624 \dots \dots \dots (3)$$

ومن الجدول (2)، ومعادلة الأجل الطويل (3) يتضح ما يلي:

- إن معامل متغير عرض النقود بمفهومه الواسع - كمؤشر عن السياسة النقدية، ذو إشارة موجبة، مما يشير إلى وجود علاقة طردية وذو أهمية من الناحية الإحصائية مع معدل الفقر المعبر عنه بمعدل إنفاق الاستهلاك الفردي في المدى الطويل، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية وفرضيات الدراسة، مما يعني أن الزيادة في عرض النقود بنسبة 1% سترتب عنها زيادة في معدل الفقر بنسبة 0.45% على المدى الطويل.
- إن معامل متغير معدل البطالة - كمؤشر عن السياسة التشغيلية، ذو إشارة موجبة، حيث إنه يرتبط بعلاقة طردية ومقبولة إحصائياً مع معدل الفقر في المدى الطويل، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وفروض الدراسة، مما يعني أن أي زيادة تحدث في معدل البطالة بنسبة 1% ستفضي إلى زيادة في معدل الفقر بنسبة 0.67% على المدى الطويل.
- أما فيما يتعلق بمعامل متغير معدل الإنفاق الحكومي - كمؤشر عن السياسة المالية، فهو ذو إشارة سالبة، مما يعني أنه يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل الفقر، ورغم إن إشارته جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية ومتطابقة مع فرضيات الدراسة، إلا أن هذه العلاقة لم تكن مقبولة من الناحية الإحصائية.

7.2- تقدير علاقات الأجل القصير:

باستخدام اختبار تصحيح الخطأ المقيد "ARDL Error Correction Regression" تم تقدير العلاقة بين معدل الفقر ومؤشرات السياسة الاقتصادية في الأجل القصير، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول (3) وبالتعمن في الجدول التالي يتضح ما يلي:

جدول (3): يوضح ملخصاً لنتائج اختبار "ARDL Error Correction Regression"

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGGRG)	0.083513	0.041457	2.014436	0.0563
D(LOGGRG(-1))	0.083768	0.048221	1.737183	0.0963
D(LOGGRG(-2))	0.107578	0.044294	2.428709	0.0238
D(LOGM ₂)	0.297238	0.137593	2.160271	0.0419
D(LOGM ₂ (-1))	0.286164	0.134540	2.126976	0.0449
D(LOGM ₂ (-2))	-0.024944	0.138150	-0.180556	0.8584
D(LOGM ₂ (-3))	-0.394444	0.143419	-2.750286	0.0117
D(LOGUN)	0.130736	0.135640	0.963848	0.3456
D(LOGUN(-1))	-0.479539	0.182818	-2.623037	0.0155
D(LOGUN(-2))	-0.792347	0.167651	-4.726177	0.0001
D(LOGUN(-3))	-0.649258	0.188495	-3.444436	0.0023
CointEq(-1)*	-0.783704	0.137627	-5.694393	0.0000
R-squared= 0.716097				
Adjusted R-squared= 0.595985				
Durbin-Watson stat= 1.785955				

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 12.

- إن حد تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 1%، حيث بلغت قيمة معلمته (-0.78)، مما يؤكد وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، وأن النموذج قادر على تصحيح الخطأ الناجم عن الزمن والرجوع إلى الوضع التوازني خلال فترة زمنية تقدر بنحو (سنة وثلاثة شهور)، مما يعني أن 0.78% من أخطأ الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً عبر وحدة الزمن (السنة) لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، بعد حدوث أي صدمة في المتغيرات التفسيرية.
- إن معدل الإنفاق الحكومي -كمؤشر عن السياسة المالية- بفترة تأخير سنتين يؤثر بشكل طردي ومعنوي من الناحية الإحصائية في معدل الفقر للعام الحالي. مما يعني أن زيادة

الإفناق الحكومي للسنتين الماضيتين بوحدة واحدة سببها زيادة في معدل الفقر بحوالي 0.11%.

- إن عرض النقود بمفهومه الواسع -كمؤشر عن السياسة النقدية- للعام الحالي وبفترة تأخير سنة واحدة يؤثر بشكل طردي في معدل الفقر للعام الحالي، مما يشير إلى أن زيادة عرض النقود بوحدة واحدة ستفضي إلى ارتفاع معدل الفقر بنحو 0.30% و 0.29% على التوالي.

- إن معدل البطالة -كمؤشر عن سياسة التشغيل- بفترة تأخير سنة واحدة وبفترة تأخير سنتين وبفترة تأخير ثلاث سنوات يؤثر بشكل عكسي في معدل الفقر للعام الحالي، مما يعني أن انخفاض معدل البطالة بوحدة واحدة في الأعوام الماضية ستؤدي إلى تزايد معدل الفقر بنحو 0.48% و 0.79% و 0.65% على التوالي. وربما يعزى ذلك إلى أن أغلب الأعمال هي أعمال عارضة أو موسمية، فضلا عن تدهور وتدني معدلات الأجور -سيما- في القطاع العام، علاوة على عدم صرفها في وقتها المحدد.

8.2- تشخيص النموذج المقدر وتقييمه قياسيا:

لا يمكن الركون لنتائج النموذج المقدر في الأجل الطويل والقصير، إلا بعد التأكد من أن النموذج مستوف لعدد من المعايير القياسية الخاصة بحد الخطأ، من خلال إجراء عدد من الاختبارات التشخيصية المتمثلة في: اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل بين البواقي "Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test"، واختبار تباين حد الخطأ ما بين البواقي "Heteroskedasticity Test: ARCH"، واختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية "Jarque-Bera"، واختبار مدى ملاءمة الشكل الدالي للعلاقة بين متغيرات نموذج الدراسة Ramsey- Reset، بالإضافة إلى اختبارات الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج "Parameters Stability". ويجري إجراء كافة الاختبارات آفة الذكر، تم الحصول على النتائج الظاهرة في الجدول (4)، وتبين ما يلي:

الجدول (4): يوضح ملخصًا لنتائج الاختبارات القياسية لفحص بواقي النموذج

Null hypothesis: No serial correlation	Tests	Obs*R-squared	P- Value
عدم وجود مشكلة ارتباط متسلسل بين البواقي	LM-Test	1.164347	0.5587
ثبات تباين حد الخطأ بين البواقي	ARCH	0.283174	0.5946
البواقي تتبع التوزيع الطبيعي	Jarque-Bera	J. B=0.1602246	0.923003

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 12.

الجدول (5): يوضح ملخصًا لنتائج اختبار (Ramsey- Reset)

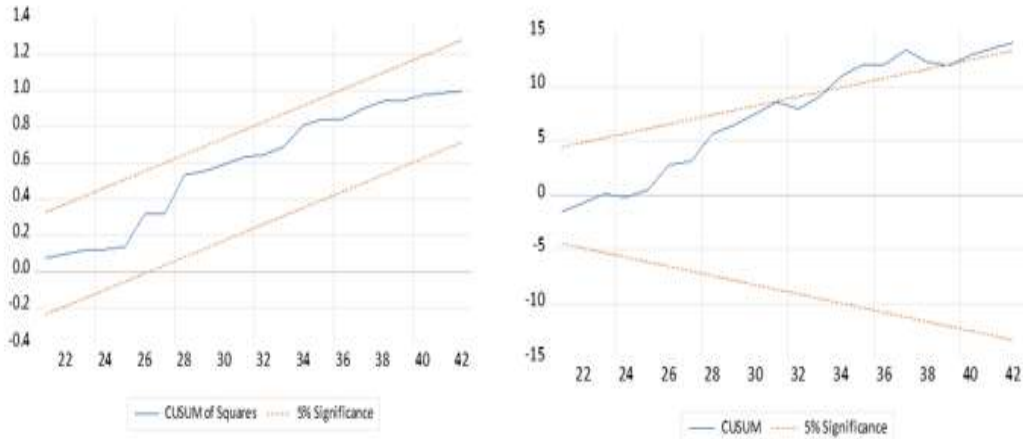
Ramsey -Reset	Value	DF	Probability
T- test	1.5463	21	0.1370
F-test	1.3910	(1,21)	0.1370

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 12.

- إن النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط المتسلسل بين البواقي، حيث ظهرت قيمة "Obs*R-squared" لاختبار مضروب لاجرانج "LM-Test" تساوي (1.164347)، وبمستوى دلالة إحصائية محسوبة (P- Value = 0.5587).
- خلو النموذج من مشكلة تباين حد الخطأ ما بين البواقي "Heteroskedasticity Test"، حيث وجدت قيمة "Obs*R-squared" لاختبار "ARCH" تساوي (0.283174)، وبمستوى دلالة إحصائية محسوبة (P-Value = 0.5946).
- إن حدود الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي مما يعني خلو النموذج أيضًا من هذه المشكلة، حيث كانت قيمة "Jarque-Bera" تساوي (0.1602246)، وبمستوى دلالة محسوبة (P- Value = 0.9230).
- تشير نتائج اختبار Ramsey-Reset أن قيمة T و F المحسوبة غير معنوية عند مستوى 5%، وهو ما يفيد بملاءمة الشكل الدالي الخطي المستخدم في تقدير العلاقة بين متغيرات نموذج الدراسة.
- إن نتيجة اختبارات الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج "Parameters Stability" الظاهرة في الشكل (2) (انظر الملاحق)، أظهرت أن سلوك المجموع التراكمي للبواقي المعاودة "CUSUM" يتحرك في الفترة الأخيرة من الدراسة وبالتحديد (2011-2023)

2023) خارج حدود 0.05، وهي الفترة التي شهدت ارتفاع في الإنفاق الحكومي لمستويات لم تكون مسبوقة من قبل، وتمويل هذا الإنفاق عبر الاقتراض العام، فضلاً عن زيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج المصارف، بينما يتحرك سلوك المجموع التراكمي التراكمي لمربعات البواقي المعاودة "CUSUMSQ" داخل حدود 0.05، أي أن الشكل الشكل الدالي يتحرك داخل مجال الثقة والفترة المدروسة.

الشكل (2): اختبارات الاستقرار الهيكلي لنموذج الدراسة (CUSUM, CUSUMSQ)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 12.

4- الخلاصة:

هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية السياسات الاقتصادية في الحد من ظاهرة الفقر في ليبيا، باستخدام بيانات سنوية غطت الفترة الزمنية الممتدة من عام 1990 إلى عام 2021، وتوصلت إلى عدة نتائج وتوصيات يمكن بيانها على النحو التالي:

1.4- النتائج:

يمكن تلخيص أبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة في النقاط التالية:
- أسفرت نتائج الأجل الطويل عن غياب أي أثر لمؤشر السياسة المالية المتمثل في الإنفاق الحكومي على معدل الفقر، وأن أثره الإيجابي والمعنوي في الأجل القصير ظهر في التأخير الزمني الثاني، وربما يعزى ذلك إلى زيادة معدلات التضخم، وارتفاع تكاليف المعيشة، وعدم استفادة الفقراء من الإنفاق الحكومي رغم ارتفاع هذا الأخير إلى مستويات

- لم تكن مسبقة في الاقتصاد الليبي خلال العشر سنوات الأخيرة، محابياً بذلك الطبقات الغنية، ومعاكساً بذلك الطبقة الفقيرة من المجتمع.
- كشفت نتائج التحليل في الأجل الطويل والقصير عن وجود أثر طردي لمؤشر السياسة النقدية المتمثل في عرض النقود بمفهومه الواسع في معدل الفقر، وربما يرجع السبب في ذلك إلى أن زيادة الكتلة النقدية المتداولة سترتب عنها بلا شك ارتفاع في معدلات التضخم، بالإضافة إلى اتساع هوة التفاوت في توزيع الدخل، مما يعني انخفاض الأجور الحقيقية خاصة تلك التي يتقاضاها العاملين في القطاع العام، مما يجعل من أصحاب الدخل المتدنية عاجزين عن اقتناء وتوفير احتياجاتهم من السلع والخدمات الأساسية.
 - أيضاً أظهرت نتائج الأجل القصير وجود أثر عكسي ومعنوي ظهر في التأخير الزمني الأول والثاني والثالث، لمؤشر السياسة التشغيلية المتمثل في معدل البطالة على معدل الفقر، وهو أمر غير مألوف إذ إنه من المفترض أن يؤدي تراجع معدلات البطالة إلى انخفاض معدل الفقر، غير أنه يلاحظ في الحالة الليبية أن العلاقة عكسية بين معدل الفقر ومعدل البطالة، مما يعني أن تراجع معدلات البطالة سينجم عنها تزايد في معدلات الفقر في الأجل القصير، إلا أن هذا الأثر سيؤول إلى أثر طردي في الأجل الطويل، ذلك لأن أغلب الأعمال ربما تكون أعمال عارضة أو بعقود موسمية، أي أن العمالة فيها عمالة غير رسمية، وبأجور زهيدة علاوة على عدم صرف أجور العمال في أوقاتها المحددة، في ظل ارتفاع كلفة المعيشة، مما يشير إلى أن مشكلة الفقر في ليبيا هي مشكلة تدني الأجور وتزايد التفاوت في توزيع الدخل وليس مشكلة بطالة.
 - أفادت النتائج بأن السياسة التشغيلية متمثلة في معدل البطالة هي الأكثر تأثيراً في معدل الفقر على الأجل الطويل، والسياسة النقدية متمثلة في عرض النقود بمفهومه الواسع على الأجل القصير.

2.4- التوصيات:

- بناءً على النتائج التي خلصت إليها الدراسة، أوصت الدراسة بالآتي:
- تبني سياسة مالية محابية للفقراء مثل الدعم السلعي والخدمي، وترشيد كفاءة التوزيع لتعظيم استفادة الفئات الاجتماعية الأقل دخلاً.
 - العمل على تحسين الخدمات العامة وبصفة خاصة خدمات قطاعي الصحة والتعليم بصورة يمكن من خلالها تقديم خدمات صحية وتعليمية مجانية وجيدة.
 - العمل على دعم برامج التدريب المهني والتوعية بأهميته في توليد فرص عمل، وتجهيز القوى العاملة لمجابهة التغيرات الهيكلية التي تطرأ على الطلب على الأيدي العاملة في

سوق العمل، مما يسهم في رفع مستوى الإنتاجية بما يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وخفض وخفض مستويات الفقر .
- انتهاج سياسة نقدية انكماشية للسيطرة على معدلات التضخم من خلال التحكم التام في المعروض النقدي من خلال القاعدة النقدية بشكل يؤدي إلى تراجع مستوى الأسعار، ويرفع من الأجر الحقيقي للأفراد ويقلل من التفاوت في توزيع الدخل.

المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية.

- إسماعيل محمد يوسف، (2016)، تقدير دالة الفقر في السودان باستخدام منهجية التكامل المشترك في الفترة 1980-2010، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم - السودان، ص ص: 1-111.
- أشرف يوسف الخطيب، (2016)، العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي في فلسطين، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة- فلسطين، ص ص: 1-168.
- الطاهر جليط، (2020)، تقييم دور السياسة الاقتصادية في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر- دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL، مجلة دراسات اقتصادية، مج18، ع1، ص ص: 99-114.
- عبد الخالق إدريس محمد، (2019)، محددات الفقر في السودان باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (1990-2014)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم - السودان، ص ص: 1-171.
- إلياس سالم، و متاح قياش، (2021)، دراسة تحليلية قياسية لمحددات مؤشر الفقر البشري في الجزائر، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، مج3، ع1، ص ص: 254-283.
- أمينة بديار، وصابر بنه مغتات، (2019)، تقييم فعالية السياسات الاقتصادية في التخفيف من ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، مج2، ع3، ص ص: 125-143.
- إيمان محمد عبد اللطيف، (2020)، العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مج50، ع3، ص ص: 503-546.
- بشار أحمد العراقي، (2018)، السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقر، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، مج9، ع30، ص ص: 163-188.
- جهاد أحمد نور الدين، (2020)، دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة الفقر في مصر خلال الفترة من 1991-2018، مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الإدارية، مج57، ع2، ص ص: 123-172.

- حسين فطر وآخرون، (2021)، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للفقر في السودان: دراسة تحليلية قياسية للمدة 1980-2019 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مج5، ع15، ص ص: 65-83.
- حسين، هبه عوض الله، وعلي، نادية بشرى، (2021)، محددات الفقر في السودان دراسة - دراسة تحليلية للفترة (1990-2017)، Global Journal of Economics and Business، مج10، ع1، ص ص: 27-45.
- حفصة عبد العاطي علي، (2015)، أثر السياسات العامة على النمو وتوزيع الدخل والفقر في جمهورية مصر العربية، مجلة الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، ع6، ص ص: 865-875.
- حمدي عبد العظيم، (1995)، فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، ص ص: 1-321.
- خالد بن جلول، (2018)، تقدير علاقة التكامل المشترك والسببية بين البطالة ومعدلات الفقر في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 1985-2016، مجلة الخلدونية في العلوم الاقتصادية، ع3، ص ص: 1-22.
- خالد، بن جلول، (2015)، محددات الفقر في الجزائر- باستعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي (var)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، ع1، ص ص: 41-60.
- دعاء مهران محمود، وآخرون، (2022)، العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي دراسة حالة مصر (2000-2022)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، ص ص: 1-57.
- سعاد فنيك، ومبروك عقاب، فاطمة بودوخة، (2021)، قياس أثر بعض مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية على معدلات الفقر في الجزائر للفترة (1990-2019)، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير أكاديمي غير منشورة، الجزائر، ص ص: 1-137.
- سلام الشامي، (2014)، تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية، مج9، ع36، ص ص: 92-121.

- عبد الحليم فضل الله، (2015)، أثر النمو الاقتصادي على معدل الفقر وعدالة توزيع الدخل القومي (حالة لبنان 1992-2012)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد- قسم الاقتصاد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، دمشق - سوريا، ص ص: 1-336.
- عبد الله أحمد الحاسي، (2020). دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق- الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، تقارير الأمم المتحدة - الإسكوا، ص ص: 1-81.
- عياد هشام، ومصطفى بلمقدم، (2016)، العلاقة السببية بين معدل الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي في الدول النامية باستعمال منهجية Toda- Yamamoto، مجلة التكامل الاقتصادي، مج4، ع3، ص ص: 31-52.
- عياد هشام، (2018)، أثر معدل النمو الاقتصادي على معدل الفقر في الوطن العربي: دراسة قياسية باستعمال نموذج البائل: 1970-2017، مجلة مجاميع المعرفة، مج4، ع2، ص ص: 8-17.
- عياد هشام، وحمزة بن لشهب، (2016)، أثر النمو الاقتصادي وعدم اللامساواة على معدلات الفقر- دراسة حالة الجزائر للفترة 1790-2013، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، ع6، ص ص: 126-145.
- عيسى بن ناصر، (2003)، مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمت، ع2، ص ص: 201-223.
- محمد حسن باقر، (1996)، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (3)، الأمم المتحدة- نيويورك، ص ص: 1-150.
- محمود أحمد فواز، (2021)، دراسة أثر السياسة المالية والنقدية على الحد من الفقر- دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري (1990-2020)، مج12، ع4، ص ص: 79-100.
- مصرف ليبيا المركزي (إدارة البحوث والإحصاء)، (2018)، الإحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2017)، طرابلس - ليبيا.
- مصرف ليبيا المركزي (إدارة البحوث والإحصاء)، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

- ناريمان دحدوح، (2020)، أثر النمو الاقتصادي على الفقر - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2018)، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، ص ص: 64-1.
- هشام عياد، (2017)، أثر الإنفاق الحكومي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) - دراسة قياسية باستعمال التكامل المتزامن ذي العتبات، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، مج3، ع1، ص ص: 97-106.
- وزارة التخطيط، (2020)، نشرة الحسابات القومية للفترة 2006-2019 وتقديرات أولية 2020-2021، طرابلس- ليبيا.
- يوسف يخلف، وسامي ساسي، (2020)، أثر الإنفاق العام على معدل الفقر - أدلة من ليبيا، للفترة 1996-2020، مجلة الباحث الاقتصادي، مج8، ع2، ص ص: 48-61.

ثانياً: باللغة الأجنبية.

- Abd Azis Muthalib, Pasrun Adam, Rostin, Zainuddin Saenong, La Ode Suriadi, (2018). **The Influence of Fuel Prices and Unemployment Rate towards the Poverty Level in Indonesia**, International Journal of Energy Economics and Policy, 8(3), pp: 37-42.
- Cordelia Onyinyechi Omodero. (2019). **Government Sectoral Expenditure and Poverty Alleviation in Nigeria**. Research in World Economy, 10(1), 80-90.
- D. Dahliah1, Andi Nirwana Nur, (2021). **The Influence of Unemployment, Human Development Index and Gross Domestic Product on Poverty level**, Golden Ratio of Social Science and Education, Vol.1, Issue.2, pp :94-108.
- Dastgir Alam, Mohd. Israr Khan, Md. Abusaad, (2021). **Determinants of Poverty in India: An ARDL Analysis**, Aut Aut Research Journal Volume XII, Issue I, PP:422-437.
- Edy Suandi Hamid1 & Abi Fadillah, (2022). **Poverty Reduction in ASEAN Member States : The Effect of Macroeconomic**, Journal of Economics and Development Studies, Vol. 10, No. 1, pp :41-48.
- Edy Suandi Hamid1 & Abi Fadillah, (2022). **Poverty Reduction in ASEAN Member States: The Effect of Macroeconomic**, Journal of Economics and Development Studies, Vol. 10, No. 1, pp. 41-48.
- James Nyarkoh Bright. (2016). **Modelling Government Expenditure-Poverty Nexus for Ghana**. Faculty of Economics and Business Administration, Catholic University of Ghana-Fiapre, Sunyani, 21, 1-11.

- Loyce V. Omari & Willy Muturi. (2016). **The Effect of Government Sectoral Expenditure on Poverty Level in Kenya**, Journal of Economics and Sustainable
- Muhammad Irfan Chani, Zahid Pervaiz, Sajjad Ahmad Jan, Amjad Ali and Amatul R. Chaudhary, (2011). **POVERTY, INFLATION AND ECONOMIC GROWTH : EMPIRICAL EVIDENCE FROM PAKISTAN**, Online at <http://mpa.ub.uni-muenchen.de/34290/> MPRA Paper No. 34290, posted 31, pp :1-14.
- Muhammad Irfan Chani, Zahid Pervaiz, Sajjad Ahmad Jan, Amjad Ali and Amatul R. Chaudhary, (2011). **POVERTY, INFLATION AND ECONOMIC GROWTH: EMPIRICAL EVIDENCE FROM PAKISTAN**, Online at <http://mpa.ub.uni-muenchen.de/34290/> MPRA Paper No. 34290, posted 31, pp1-13.
- Nasteho Musse Galle, (2016). **UNEMPLOYMENT AND POVERTY IN PUNTLAND SOMALIA**, A Thesis Report Presented to the College of Higher Degrees and Research Kampala International University Kampala, Uganda, pp:1-66.
- Nwadike Emmanuel Chijioke, Njoku Charles Odinakachi & Badmos Sulaimon Oluwasegun, (2020). **Inflation and Poverty in Nigeria : A Granger Causality Approach**, The International Journal of Business Management and Technology, Volume 4 Issue 3, pp :220-232.
- Okorie George Chisom & Anowor Oluchukwu F, (2017). Empirical Appraisal of Poverty-Unemployment Relationship in Nigeria, International Journal of Economics and Financial Research, Vol. 3, No. 6, pp: 91-97.
- Oluwaseyi Adedayo Adelowokan, Olukayode Emmanuel Maku, Awoyemi Olayiwola Babasanya and Adesola Bolaji Adesoye, (2019). **Unemployment, poverty and economic growth in Nigeria**, Journal of Economics and Management, Vol.35 (1), pp :5-17.
- Peter Siyan, Adewale E. Adegoriola and James Ademola Adolphus, (2017). **Unemployment and Inflation: Implication on Poverty Level in Nigeria**, Online at <https://mpa.ub.uni-muenchen.de/79765/> MPRA Paper No. 79765, pp :1-24.
- Philip Ifeakachukwu Nwosa. (2014). **Government expenditure, unemployment and poverty rates in Nigeria**. JORIND, 12(1), 77-84.
- SHAHIDUR RASHID TALUKDAR, M.S, (2012). **THE EFFECT OF INFLATION ON POVERTY IN DEVELOPING COUNTRIES : A PANEL DATA ANALYSI**, A THESIS in ECONOMICS Submitted to the Graduate Faculty of Texas Tech University Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of MASTER OF ARTS, pp :1-86.
- Sikander Pervez and Syad Badar-ul-Husnain Rizvi, (2014). **Determinants of poverty in case of Pakistan**, Educational Research, Vol. 5(6) pp : 192-201.

- Yolanda Oktaviani & Indanazulfa Qurrota A'yun, (2021). **Analysis of the Effect of Unemployment Rate, RMW, and HDI on Poverty Rates in the Special Region of Yogyakarta**", Journal of Economics Research and Social Sciences, Vol 5, No 2, pp:132-138.

الملاحق

الجدول (1): يوضح ملخص لنتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية (U.R.T) لمتغيرات النموذج

اختبار ديكي فولر المعزز (ADF)							
القرار	المتغير عند الفرق الأول $I(1)$			المتغير عند قيمها الأصلية $I(0)$			المتغير
	None	Constant & Trend	Constant	None	Constant & Trend	Constant	
$I(1)$	-7.378516 (0.000)	-5.016820 (0.0012)	-8.8292.31 (0.000)	2.945484 (0.9989)	-2.811835 (0.2014)	0.419196 (0.8963)	LogCon
$I(1)$	8.191131 (0.000)	-8.792441 (0.000)	-8.480812 (0.000)	-1.895233 (0.9711)	-2.395657 (0.3763)	0.33976 (0.9775)	LogRgr
$I(1)$	-5.196320 (0.000)	-6.490833 (0.000)	-6.443720 (0.000)	3.319909 (0.9996)	-1.956464 (0.6056)	0.166554 (0.9670)	LogM ₂
$I(1)$	-4.059665 (0.000)	-10.72677 (0.000)	-10.14379 (0.000)	1.356224 (0.9537)	-0.781363 (0.9590)	-2.170421 (0.2198)	LogUn
اختبار فيليبس وبيرون (P.P)							
$I(1)$	-7.152356 (0.000)	-8.977080 (0.000)	-8.778855 (0.000)	-9.643170 (1.000)	-2.666372 (0.2551)	-0.019924 (0.9511)	LogCon
$I(1)$	-8.008422 (0.000)	-8.593156 (0.000)	-8.298386 (0.000)	1.513037 (0.9658)	-2.259485 (0.4456)	0.224635 (0.9710)	LogRgr
$I(1)$	-5.515409 (0.000)	-6.517695 (0.000)	-6.512661 (0.000)	3.258321 (0.9995)	-1.925297 (0.6233)	0.136853 (0.9648)	LogM ₂
$I(1)$	-8.551777 (0.000)	-12.67488 (0.000)	-10.61238 (0.000)	1.356224 (0.9537)	-1.264005 (0.8828)	-1.989402 (0.2902)	LogUn

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 12.